

ملخص بحث: "وثيقة الاثني عشر: خُطاطة في العصور الوسطى في تنظيم العلاقة بين الدين والقانون"

اشتعلت في القرن السادس عشر ثورة واسعة في ألمانيا لمدة ثلاث سنوات، امتدت خلالها إلى الكثير من المدن والقرى، وقد أطلق المؤرخون الألمان عليها لقب ثورة الفلاحين الألمانية، التي طالبت بمزيد من الحقوق والحريات لفئات مجتمعية مهمشة كالفلاحين والعامّة في المجتمع الألماني من قبل الأمراء والنبلاء وأمراء الدين في الكنيسة الكاثوليكية، لن نتطرق إلى تفاصيل هذه الثورة كاملة، بل نستعرض في هذا البحث بعض الأسس التي ارتكزت عليها الثورة في وضع خُطاطة مبدئية بعد مُفاوضات في البداية بين الفلاحين وبعض النبلاء منعا لقيام الثورة، تُسمى وثيقة الاثني عشر، وهي تتكون من اثني عشر بنداً، وقد نوقشت رسمياً بين السلطة الحاكمة وقادة الفلاحين لإيقاف الثورة، لكنّ السلطة قد نكصت على أعقابها فيما بعد وفضلت طريق القمع، ومع ذلك حملت هذه الخُطاطة معنى جديداً في تفسير الحق الإلهي " Das göttliche Recht"، الذي كانت الكنيسة تُورده، بعد أن طلب الفلاحون ومن ساندتهم من رجال الدين بعودة المساواة بين الناس كما في مسيحية القرون الأولى والاعتراف بهذه المساواة كقاعدة أساسية في المجتمع وتطبيق "قانون الحق الطبيعي"، "واعتمد الفلاحون على المساواة بين أبناء الرب ليصلوا إلى المساواة في الحقوق المدنية بين الفلاحين والسادة". ولذلك نقرأ في البند رقم 3: "ومما يتفق مع تعاليم الكتاب المقدس أن نكون أحراراً وهكذا نريد أن نكون".

وعليه انبثقت أو تبلورت فكرة إعادة تنظيم العلاقة في القوانين بين الكنيسة و المجتمع المدني، وعُرفت هذه الخُطاطة كدستور أولي متواضع وأفق إنساني جديد في مجتمع مُغلق في الحقوق الإنسانية وتنظيم العلاقة بين الحاكم بالمحكوم، ومع أن هذه الثورة قد فشلت في النهاية في تحقيق رغباتها وآمالها بعد أن خذلها الكثيرون من المفكرين أو الداعين لتجديد ديني مثل مارتن لوثر مترجم الكتاب المقدس من اللاتينية إلى لغة الحياة اليومية الذي ساند الطبقة البورجوازية في تحطيم هذه الثورة إلا إن جذور هذا التفكير الثوري القائم على الحاجة إلى إبعاد هيمنة الكنيسة على المجتمع المدني و وضع ضوابط تنظيمية جديدة مع السلطة الحاكمة قد استقرّ في العقول، وفي الختام ننظر في انعكاس هذه النظريات والأفكار عبر قرون على ألمانيا.